الأنباء
الاثنين 19 اغسطس 2013

كلف الأمانة العامة بعمل استطلاع شعبي كبير لمعرفة أولويات المواطن الكويتي

الغانم: واثق بأن المصريين سيغلّبون صوت الحكمة والعقل وضبط النفس

وصف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ما يحدث في جمهورية مصر العربية بـ «المحزن والمؤلم» مؤكدا ان الحوار بين جميع الأطياف هو أساس الحل للخروج من الأزمة.

واضاف في تصريح الى الصحافيين «أعزي ذوي الضحايا في الشقيقة مصر بمختلف انتماءاتهم وشرائحهم، وأدعو الى حقن الدماء وضبط النفس وتغليب صوت العقل والحكمة للخروج من هذا الواقع المؤلم لكل عربي ومسلم.

وأكد ان مصر تمثل العمود الفقري للأمة العربية، وما يحدث فيها له تأثير مباشر على الأمة العربية، سائلا الله إنهاء هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن، معربا عن ثقته بتغليب المصريين صوت الحكمة والعقل حتى يعود الأمن والاستقرار الى هذا البلد العزيز.

من جانب آخر، اعلن الرئيس الغانم بعد ترؤسه اجتماع مكتب مجلس الامة عن تكليف الامانة العامة وادارة البحوث باجراء اكبر استبيان شعبي للوقوف على اولويات المواطنين، كي تكون امام نظر اعضاء السلطتين قبيل الاتفاق على اولوياتهم والتي من شأنها ملامسة احتياجات المواطنين الفعلية وذات الأولوية.

وبين الغانم انه تم عقد اجتماع للجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية وتم خلاله اقرار توصيات تحول مثل هذه اللجان الى لجان اكثر فاعلية، لتخرج الى الدول الشقيقة والصديقة برسائل موحدة تحمل قضايا الكويت والكويتيين باسلوب علمي وخطاب موحد، وهو جزء من دورنا في تفعيل اللجان المختلفة داخل المجلس.

مرزوق الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس أمس

وكشف الغانم عن نيته اجراء لقاءات تشاورية مع مختلف النواب فور عودتهم من اجازاتهم، بهدف ترتيب العمل، والاتفاق على الاولويات، مؤكدا ان كل النواب لديهم العديد من القضايا واذا عمل كل نائب بشكل منفرد فلن نتمكن من تحقيق النتائج المرجوة، الامر الذي يدعونا الى تنظيم العمل الجماعي لنجاح دور الانعقاد.

وردا على سؤال حول ما تردد عن تعيين النائب السابق عادل الصرعاوي في ديوان المحاسبة، قال الغانم: ان رئيس المجلس هو من يرشح شخصية رئيس الديوان الى اعضاء المجلس، ومن هذا المنطلق اجدد الثقة بالعم عبدالعزيز العدساني رئيس ديوان المحاسبة احد رموز الامانة والنزاهة، واؤكد على ما كنت ادعو اليه في السابق من ضرورة الحفاظ على الاستقلالية التامة لديوان المحاسبة.

واضاف: ان ما ذكر عن ترشيح الاخ عادل الصرعاوي هو عار من الصحة ولا اساس له، في وقت اؤكد فيه كفاءة ونزاهة الاخ عادل والذي يحفل تاريخه بمحاربة الفساد والمفسدين، لذلك لا استغرب ان يشكل اسم الاخ عادل الصرعاوي قلقا شديدا وكابوسا مرعبا.

على من لا يريد الاصلاح في البلاد، كما أؤكد انني لن التفت الى الادوات الرخيصة التي تصرح بأجر، فنحن ماضون في عملنا واولوياتنا وهمي الأول هو هم المواطن، وسنستمر بهذا الدرب.

وقال من خلال اتصالات عديدة مع الغالبية الساحقة لنواب المجلس الحالي، فاننا وبحماسة منقطعة النظير وبصلابة لن نتزحزح عازمون على تحقيق طموحات الشعب الكويتي، اما الامور الأخرى فلن نلتفت لها.

وردا على سؤال حول ابرز الأولويات قال لا نريد تخصيص قضية بعينها، فلدينا قضايا التعليم والصحة والاسكان وغيرها من القضايا المهمة لذا لا اريد ان اجتهد في قضية دون اخرى بل اريد اتباع الاسلوب العلمي المتبع في البرلمانات المتقدمة والأولويات ستحدد بعد دراسات مستفيضة، وسنعرض نتائجها للجميع.

وسئل حول مصير القوانين الشعبوية وغيرها الصادرة عن المجلس المبطل، والتي لم يتم نشرها في الجريدة الرسمية، فأجاب: «ان مرجعنا هو حكم المحكمة الدستورية، فأنا لن أتخذ أسلوبا فرديا في هذا الأمر ولا في صلاحيات الرئاسة، بل سأعرض أي قرار على الأعضاء للتشاور، اما ما يخص الأمور القانونية، فقد طلبنا من مكتب المجلس تجهيز مذكرات دستورية وقانونية من المختصين في الأمانة العامة كي تكون قراراتنا ضمن الأطر القانونية والدستورية، فلا توجد قرارات ملغاة أو خلافه، وعلى البعض التعود على الأسلوب الجديد للرئاسة الجديدة. ونوه الرئيس الغانم بدور الصحافة والإعلام في تحقيق طموحات وأولويات الشعب الكويتي، وبحرصها على أداء مهامها بمهنية.

مكتب المجلس يكلف اللجان بتحديد أولوياتها

قال مراقب مجلس الامة سعود الحريجي: اجتمع امس مكتب المجلس وتناول الاجتماع عددا من الموضوعات ابرزها تحديد الاولويات من خلال تكليف اللجان البرلمانية بحصر اولويات كل لجنة تمهيدا لدراستها من قبل المكتب وتاليا عرضها على الحكومة. وبيّن الحريجي ان مكتب المجلس بصدد مخاطبة الجهات الحكومية والوزارات والمؤسسات الاكاديمية لاستقراء شعبي بشأن آرائهم حول القضايا الاكثر اولوية. وشدد الحريجي على ان المشاريع بقوانين التي اقرها المجلس المبطل ولم تنشر في الجريدة الرسمية، طلبنا الرأي القانوني بشأنها، وهناك قوانين شعبية وتنموية سندفع بها لاستعجال اقرارها لدور الانعقاد المقبل.

في اقتراح بقانون لتعديل المادة الثانية من قانون إعادة تحديد الدوائر الانتخابية

أحمد مطيع: صوتان لكل ناخب بدلاً من الصوت الواحد

تقدم النائب د.أحمد مطيع بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

ونصت المادة الأولى من الاقتراح بقانون على الآتي: يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه بالنص التالي: تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس، على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لاثنين من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

د. أحمد مطيع

وذكرت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون، بشأن تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة، الآتي: صدر المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 2012 بتعديل المادة الثانية من قانون رقم 42 لسنة 2006، حيث كانت تقضي المادة سابقا بأحقية الناخب في الإدلاء بصوته لأربعة من المرشحين، وبناء على التعديل الاخير بالمرسوم المشار اليه قضت أن يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد ويعتبر باطلا التصويت لاكثر من هذا العدد، على اعتبار ان ذلك التعديل سيتيح المجال لكل شرائح المجتمع الكويتي وفئاته في التمثيل البرلماني ويحد من احتمالات الاحتكار الفئوي في الدوائر الانتخابية اذا ترك الامر دون تقييد، غير انه ومن خلال الممارسة الفعلية للانتخابات البرلمانية برزت بعض السلبيات المتعلقة بالعملية الانتخابية، الامر الذي استوجب اعادة النظر فيها من اجل القضاء على بعض الظواهر السلبية وابرزها سهولة شراء الاصوات، خاصة بعد ظاهرة النجاح في الانتخابات السابقة التي تتعدى ألفي صوت اضافة الى تكريس التحالفات غير الرسمية، وحرصا على المصلحة الوطنية وتحقيقا لإفرازات انتخابية تعبر عن كل طوائف المجتمع الكويتي، فإنه يقترح استبدال نص المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه بالنص التالي: تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس، على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لاثنين من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

دعا إلى إقرار مبادئ المساواة والكفاءة في اختيار المناصب في أجهزة الدولة

الطاحوس لـ «الأنباء»: إصلاح الخلل في النظام الوظيفي

أكد النائب أسامة الطاحوس لـ «الأنباء» أن الرحلة المقبلة تتطلب ترميم النظام الوظيفي خصوصا في المناصب القيادية، مشددا على ضرورة سحب البساط من تحت أقدام من يدفع بالفواتير السياسية والمحسوبية والواسطة وترسيخ مبدأ العدل والمساواة كما نص عليه الدستور الكويتي في المادة 7. وقال الطاحوس: لا بد من ترميم النظام الوظيفي في الكويت وخصوصا في المناصب القيادية فلا يمكن أن تبقى هذه المناصب خاضعة لـ «الواسطة والمحسوبية والصفقات السياسية»، مشيرا إلى أنه سيشرع في تقديم اقتراح بداية دور الانعقاد المقبل لترميم النظام الوظيفي المختل بعيدا عن الطائفية والقبلية وتكريس مبدأ العدل والمساواة كما نصت عليه المادة 7 من الدستور.

اسامة الطاحوس

وبين الطاحوس أن هذا ما سيقوم به ومن أولوياته في المرحلة المقبلة وستكون آلية اختيار الموظفين في المناصب القيادية من خلال لجنة علمية تشكل في كل قطاعات الدولة خصوصا في منصبي وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين في مختلف الوزارات، لأن في ذلك إتاحة الفرصة لجميع أبناء الشعب الكويتي على الرغم من سريان الزمن إلا نحن وافقون دون تحريك ساكن في عملية اختيار الكفاءة للمناصب القيادية، مؤكدا أن عمل هذه اللجنة سيكون وفق آلية اختيارات فنية وعلمية للمتقدمين لهذه المناصب وبناء عليها سيتم اختيار الأكفء والأفضل.

وأوضح الطاحوس أن اللجنة العلمية لاختيار موظفي المناصب القيادية سيشارك فيها نواب مجلس الأمة من خلال اللجان البرلمانية التابعين لها والتي تكون مختصة بعمل الوزارة التي ستعين أحدا في المناصب القيادية لديها، فعلى سبيل المثال المتقدم للمنصب القيادي في وزارة التربية يشارك في هذه اللجنة العلمية نائبان من اللجنة التعليمية البرلمانية في عملية الاختيار والإشراف على الأعمال الفنية التي تقوم بها هذه اللجنة لاختيار الأفضل، مشددا على ضرورة أن من يقع عليه الاختيار لشغل المنصب القيادي ان يقدم دراسة كاملة وشاملة في عملية تطوير القطاع الذي هو فيه، وبات من الضروري سلب الوزير صلاحية التجديد والتعيين للوكيل والوكلاء المساعدين، لأنه لوحظ في ذلك تغليب الأهواء الخاصة لدى بعض الوزراء وأصبحت هي الطاغية على عملية التجديد أو التعيين في المناصب القيادية.

● خالد الشمري

الصانع لتحديد جلسة خاصة لمناقشة سياسة الحكومة في صفقة «الداو»

تقدم النائب يعقوب الصانع بطلب بتحديد جلسة خاصة لمناقشة واستيضاح سياسة الحكومة في شأن صفقة «الكي ـ داو» وتبادل الرأي بصدده عملا بنص المادة 146 من لائحة المجلس، وجاء في الطلب ما يلي:

نظرا لما اثاره حكم هيئة التحكيم الدولية ضد الكويت بتغريمها ما يزيد على المليارى دولار على خلفية فسخ الاتفاق من طرف واحد وبارادتها المنفردة مع شركة داود كيميكال العالمية.

وحيث ان هذا الأمر علاوة على المساءلة السياسية للوزير المختص او الحكومة برمتها، الا انه يقتضي مساءلة قانونية جزائية وتأديبية تتمثل في اهدار المال العام عمدا، او إهمالا على اضعف الأحوال، لاسيما وان المشرع الدستوري هو اول من حرص على الثروات الطبيعية وحُسن استغلالها بما يحقق الازدهار للاقتصاد الوطني، وذلك هو عين ما ترنو اليه وتقرره المادة 17 من الدستور الكويتي من ان للأمور العامة حرمة وحمايتها واجبة على كل مواطن.

يعقوب الصانع

وقال الصانع ان هناك العديد من التساؤلات لابد من الاجابة عليها لاستيضاح ما خفي من الامور وما هو مستخف منها، اظهارا للحقيقة وتنويرا للرأي العام الكويتي، وتفعيلا ايضا لوظيفة الرقابة التي تناط بمجلس الامة.

وذلك على النسق التالي:

1ـ ما طبيعة التكييف القانوني للاتفاق المبرم بين البتروكيماويات والداو كيميكال، وهل هو عقد ملزم بين الطرفين ام اتفاقية تعاون غير ملزمة؟

من الذي وقع على العقد محل الدعوى التحكيمية «كي ـ داو» من المختصين بالقطاع النفطي؟

وفي الحالة الأولى هل كانت شركة «الداو كيميكال» هي صاحبة العطاء الافضل من حيث العروض ماليا وفنيا ام لا؟

واذا كان التعاقد قد تم بالأمر المباشر فمن الذي اصدر هذا الأمر؟ ومن فوض في التوقيع على العقد؟

2ـ من الذي خط هذه الاتفاقية في الجانب الكويتي وما الجهة المسؤولة تحديدا التي شاركت بكتابة هذه الاتفاقية.

3ـ هل تمت مراجعة الاتفاقية من الناحية القانونية بمعرفة مختصين قانونيين من العاملين في مجال مثل هذه العقود تحديدا؟ وما قيمة اتعابهم؟ ومن اي ميزانية دفعت، مع موافاة المجلس بالدراسة القانونية التي اعدها من قام بدراسة هذا العقد وعرضها على اللجنة التشريعية للمجلس او لجنة مختصة تشكل لمراجعتها.

4ـ ما المكتب القانوني المحلي والاجنبي ومن هم المستشارون القانونيون الذين شاركوا في كتابة هذا النموذج من هذا النموذج من الاتفاقية.

هل تم عرض العقد على ديوان المحاسبة، وما رأي ديوان المحاسبة فيه وما ملاحظات الديوان على هذا العقد خاصة بوجود شرط التحكيم؟

هل هناك استثناء من مجلس الوزراء للموافقة على شرط التحكيم حسب ما نص عليه قرار مجلس الوزراء؟

قبل اللجوء للتحكيم هل تم اتخاذ طريق التفاوض مع شركة الداوكيميكال لتفادي اللجوء للتحكيم، ومحاولة حل الموضوع بشكل ودي؟ ومن اعضاء الفريق التفاوضي، مع موافاة المجلس بمحاضر اجتماعات وفد التفاوض مع الشركة الخصم ان وجدت؟

هل تم التفاوض بشأن ضخامة الشرط الجزائي الموضوع بالعقد ام انه تمت الموافقة عليه مباشرة دون نقاش؟

اثناء جلسات التحكيم: ما المكتب القانوني او مكتب المحاماة المحلي او الدولي الذي أوكلت إليه مهمة مباشرة هذه الدعوى، وما دفاعه القانوني والجهد الذي بذله وآليته وخططه واستراتيجيته في الدفاع؟ مع عرض هذا الملف القضائي الكامل على اللجنة التشريعية بالمجلس او لجنة قانونية تشكل لهذا الغرض للوقوف على ما اذا كان هذا الفريق القانوني قد بذل الجهد المطلوب ام ان لديه قصورا مهنيا جسيما ساهم بخطئه في خسارة الدعوى.

لماذا لم يتم رفع دعاوى قضائية في اي من الدول ذات الاختصاص لإبطال شرط التحكيم؟ ولماذا تمت الموافقة المتعجلة على سداد الغرامة المحكوم بها، على الرغم من ان هناك اجراءات قانونية وقضائية اخرى لاحقة كان من الممكن اتباعها لتخفيف قيمة الغرامة او الإقالة منها نهائيا اذا ما كان لدينا فريق يدير الازمات بحرفية ومهنية؟

هل تم عرض الحكم الصادر من هيئة التحكيم على إدارة الفتوى والتشريع لدراسته وإبداء الرأي بشأنه ووضع آلية واستراتيجية قانونية لمواجهته وما رأي الفتوى والتشريع في ذلك ان كان تم عرض الأمر عليها؟

ما السبب حول استعجال السداد لقيمة الغرامة رغم ضخامتها على الرغم من ان هناك لجنتين مشكلتين من مجلس الوزراء ومجلس الأمة تبحثان هذا الأمر، ولم تكونا قد انتهتا من أعمالهما بعد ورغم وجود تقرير من إدارة الفتوى والتشريع يؤكد وجود امكانية رفع دعوى بطلان لحكم التحكيم ومع ذلك هرولت الحكومة بالسداد في ظل تقرير مسطر من قبل جهة منوطة في الجوانب القانونية وهي ادارة الفتوى والتشريع.

ما الدوافع والاسباب التي دعت الحكومة الى احداث تغييرات في قيادات القطاع النفطي، وما المعايير التي تساندت إليها في هذا الشأن، وهل لصفقة الداو شأن في ذلك؟

بعد تقديم الاستجواب ضد وزير النفط وقام بوضع استقالته تحت تصرف القيادة السياسية، هل من الملائم ان تمنح صلاحيات للوزير المستقيل في احداث التغييرات في القطاع النفطي بما قد يمثله ذلك من انحراف باستعمال السلطة في إصدار القرارات الإدارية؟

ما الأسباب والدوافع التي دفعت مجلس الوزراء إلى إلغاء قرار تشكيل لجنة التحقيق التي كان يرأسها د.عدنان شهاب الدين؟ إلى غير ذلك مما يؤدي إلى إيضاح الأمر، وتنوير الظلمة وكشف المستور، حفاظا على حقوق وأموال الشعب الكويتي.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749